جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التوطئةُ ولوازمُها فِي النّحو العربيّ

الدكتور
مالك أحمد يعقوب محمد
أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية
كلية التربية - جامعة أم درمان الإسلامية

العدد الثالث والعشرون
للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م
الجزء السادس
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

المستخلص:

التوطئةُ ولوازمُها فِي النّحو العربيّ

هدفُ هذا البحث هو تناولُ التوطئة في النحو العربي ولوازمها، ولأجل ذلك فقد تمُ تقسيمُهُ على مبحثين، الأول: مفهوم التوطئة والألفاظ المرادفة لها، والثاني: لوازمها وشواهدها، وأتبع فيه المنهج الوصفي، وتمثلت أبرزُ نتائجه في: تعريف التوطئة لغة واصطلاحا، وتتبع هذا المصطلح عند النحويين، وحصر لوازمها في إلصاق (ما) بـ إنّ وأخواتها، وتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، ووصل (ما) بكاف التشبيه، ولزوم الصلة للموصول، وحذف التنوين وما ينوب عنه من المضاف، وتغيير حركات حروف العلة، وفتح همزة إنّ، ودخول لام القسم على أداة الشرط، والحال الموطئة، والنعت الموطيء، وتوكيد ضمير الرفع المتصل بضمير الرفع المنفصل.

الكلمات المفتاحية : التوطئة – النحو – العربي – لوازم .

الدكتور

مالك أحمد يعقوب محمد

أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة العربية
كلية التربية - جامعة أم درمان الإسلامية.
Email : malk.mo@yahoo.com

Abstract

The Preamble and its accessories in the Arabic grammar

This paper was prepared to indicate Prelusion in Arabic Syntax; it dealt with its meaning, its synonyms, its components and its types. The most prominent results of the paper were: determining the concept of preparation linguistically and terminologically and indicating its synonyms mentioned by grammar scholars; preface, prelusion and foreword, to clarify its purposes of reforming the composition, affirmation, removing confusion, alerting the prosecution, and showing the types that were scattered in some sections of the syntax represented in the preparation by vowel , the preparation by letter , showing the diversity of its issues in our grammatical heritage, which appeared in its patterns, distributed in some syntax sections, whether in terms of the whole sentence or some of its elements : noun or pronoun or letter or vowel.

Keywords : preparation - Arabic syntax - inductive – descriptive .

Dr.

Malek Ahmed Jacob Mohammed

Assistant Professor of Arabic Grammar, Department of Arabic Language, Faculty of Education, Omdurman Islamic University.

Email : malk.mo@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنّ اللغةّ العربيةّ تراعي الطبيعة البشرية التي تنــزع نحــو التلطــف، وترتضي التدرج، وترفض الفجاءة، وتمج المباغتة؛ لأجل ذلك كله فإننا نجد فيها ظاهرة التوطئة، التي تسعى للتهيئة فــي الألفــاظ والمعــاني، ولهــذه الظاهرة لوازم تصاحبها وتحقق بها، ويسعى هذا البحث للإتيان عليها مــع شواهدها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لتحقيق الآتي:

(١) تعريف التوطئة لغة واصطلاحاً

(٢) حصر لوازم التوطئة وتقديم شواهد عليها.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تقديم مفهوم للتوطئة والألفاظ المرادفة لها في النحو العربي، ثم الخوض في لوازمها حسبما أفادت كتب النحويين مع ذكــر شواهدها.

منهج البحث :

المنهج المتبع لإنجاز هذا البحث وتحقيق نتائجه هو المنهج الوصفي.

محتوى البحث :

يتكون هذا البحث من مبحثين ، هم :

الأول : مفهوم التوطئة والألفاظ المرادفة لها.

الثاني : لوازم التوطئة وشواهدها.

الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة في موضوع التوطئة مقالٌ بعنوان: (التوطئة في العربية) للدكتور أحمد عيد، وهو منشور في موقع الألوكة الإلكتروني، بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥م، وقد تناول فيه كاتبه مظاهر التوطئة في النحو العربي، ولم يقف عند مفهوم التوطئة ولا الألفاظ المرادفة لها عند النحويين، كما أنه لم يشر إلى لوازمها.

ومن الدراسات السابقة في موضوع التوطئة بحثٌ عنوانه: (ظاهرة التوطئة في النحو العربي) للدكتور حسين عباس الرفايعة، وهو منشور في مجلة اللغة العربية وآدابها، بالجامعة الأردنية في ذي الحجة عام ١٤٢٧ه، وهو عظيم الفائدة، إلا أن صاحبه أغفل لوازم التوطئة، وقد اقمت بحثي للإتيان علي لوازم التوطئة مع شواهدها وما تيسر لي من أقوال النحويين فيها.

المبحث الأول

معنى التوطئة ومرادفاتها

التَّوْطِئَةُ لُغةً :

التَّمْهِيدُ والتَّذْلِيلُ للشَّيْء والتهيئةُ. تَقُولُ: وطَّأْتُ لَكَ الأَمْرَ، ووَطَّأْتُ لَكَ الفِراشَ، ووَطَّأْتُ لَكَ المَجْلِس تَوْطِئَةً: إِذَا مَهَّدْتَهُ، وسَهَّلْتَهُ، وهَيَّأْتَه. والوطيءُ مِنْ كلِّ شيءٍ: مَا سَهُلَ وَلانَ، وفِراشٌ وطِيءٌ: لا يُؤْذي جَنْبَ النَّائِم(١).

التَّوْطِئَةُ اصطلاحًا :

بتتبع عبارات النحويين واستقراء شرحهم لهذه الظاهرة فإنه يمكن تعريفها بأنها: "عبارةٌ عن تمهيدٍ لفظيٍّ في الكلام لذكر الأمر المُهِمّ، وتهيئةٍ مناسبةٍ للإتيان باللفظ الذي يُناط به الحكم" .

أو بأنَّها: "توطئةُ لفظٍ سَابِقٍ في الكلام للفظٍ لاحقٍ بعده؛ ليكون ذلك أوفى بالمراد، وأوقع في نفس متلقي الكلام".

ويظهر ذلك المفهوم الاصطلاحي من نحو قولي ابن مالك الآتيين في تعريف البدل: "البدل هو المقصود بالنسبة، ولا يُذْكَر متبوعه غالبًا إلا توطئة له"(٢)، وقوله: "البدل هو الذي قصد بما نسب إلى المبدل منه، وأنَّ المبدل منه ذكر توطئة له"(٣) .

---

(١) ينظر: لسان العرب وتاج العروس (و ط أ).

(٢) شرح التسهيل٣/١٠٦.

(٣) شرح الكافية الشافية٣/١٢٨٦.

مرادفات التوطئة عند النحويين:

لقد عبر النحويون عن (التوطئة) بألفاظ أخرى تؤدي المعنى ذاته، يقف عليها الدارس، ويلحظها الناظر في كتبهم، فقد عبروا عن التوطئة بـ(التهيئة)، وهي المصدر المقيس للفعل المضعف العين المهموز اللام (هَيَّأَ)، وباسم الفاعل (المُهَيِّئة). وقال الفاكهي: "والمُوَطِّئَة لغة: المُهَيِّئَة"(١).

وقال سيبويه: "سألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم أن (ما) و(الكاف) جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وهُيئت للفعل، كما هُيئت للفعل ربّما"(٢).

وقال الزمخشري: "إنّ دخول (ما) على (ربّ) يزيل عنها اختصاص الدخول على الاسم، ويهيئ لها الدخول على الفعل"(٣).

وقال ابن الأثير عن (الأسماء الستة): "ستّة أسماء، أُعربت في حال الإضافة إلى غير المتكلّم بحروف العلّة؛ توطئةً للتّثنية والجمع"(٤). وقال الفاكهي: "والمُوَطِّئَة لغة: المُهَيِّئَة"(٥).

وعبروا عنها أيضاً بـ(التمهيد)، وهو المصدر المقيس للفعل المضعف العين الصحيح اللام (مَهَّدَ)، وباسم الفاعل (المُمَهِّدَة). والأصل في (التمهيد): التسوية والتهيئة، وتُجُوّزَ به عن بسطة المال والجاه. ويقال:

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو ٢٣٦.
(٢) الكتاب لسيبويه: ١١٦/٣.
(٣) الكشاف: ٦٤٣/١
(٤) البديع في علم العربية: ٢٣/١.
(٥) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٣٦.

مهدْتُ لنفسي خيرًا وامتهدته، أي: هيأته، ومنه المهاد للفراش، والجمع. وقال زين الدين الرازي: "تَمْهِيدُ الأُمُورِ: تَسْوِيَتُهَا وَإِصلاحُهَا. وَتَمْهِيدُ الْعُذْرِ: بَسْطُهُ وَقَبُولُهُ"(١).

قال الشيخ الصبان في علة وجوب توكيد الضمير المتصل المرفوع بضمير رفع منفصل قبل توكيده بـ(النفس والعين): "إنَّما وجب ذلك؛ لأنَّ المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقل من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه، وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدًا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة"(٢).

وقال في التعليق على كلام الأشموني عن أنَّ الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق الموصوفة تُسَمَّى حالاً موطئةً: "قوله: (مُوَطِّئة) بكسر الطاء، أي: مُمَهِّدَة لما بعدها؛ فهو المقصود بالذات"(٣).

(١) الكشاف: ٦٤٨/٤، المخصص: ٤٤٤/٣.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٩/٣.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٧١/٢.

المبحث الثاني

لوازم التوطئة

هناك لوازم تصاحب التوطئة، وهي حاجات وأدوات ضرورية وأساسية؛ لإصلاح التركيب، ولإحداث التوكيد، ولإزالة الغموض، وفيما يلي بيانُها:

١) لزوم إدخال (ما) على إنّ وأخواتها توطئة لدخولها على الجمل الفعلية:

نصّ النحويون على أنَّهُ إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ (إنَّ أو إحدى أخواتها) أو اتصلت بـ(رُبَّ) كَفّت (إنَّ) وأخواتها عن العمل في الجملة الاسمية، ولذلك تسمى (ما) الكافَّة. وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية؛ ولذلك تسمى بـ(ما) الْمُهَيِّئَة والمُوَطِّئة(١).

قال الأهدل: "بدخول (ما) على (إنّ) وأخواتها زال اختصاصها بالجمل الاسمية، وتهيّأت للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) هذه بالمهيئة"(٢).

وقال المرادي: " فـ(ما) في ذلك مُوطئة؛ لأنَّها هيأت هذه الألفاظ لدخولها على الفعل"(٣).

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنّمَا

(١) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار١/١٠٨، وشرح شذور الذهب للجَوْجَري٢/٥٠٧، والتصريح١/٣١٦.

(٢) الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية: ١/٢٦٨.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣٣٥ .

إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾[٢].

وقال امرئ القيس:

فلو أنَّ مَا أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ

وَلَكِنَّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثالِي[٣]

ففي هذه الشواهد دخلت (ما) الزائدة على (إنَّ) وأخواتها فترتب على ذلك أمران:

أحدهما: كَفُّهَا عن العمل فيما بعدها، فالجملة الاسمية المذكورة بعدها تُعْرَب مبتدأً وخبرًا،

والآخر: زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية.

٢) لزوم إدخال (ما) على (رُبَّ) توطئة لدخولها على الجمل الفعلية:

ربِّ حرف جر، تختص بالدخول على الاسم الظاهر، كما تخصص بالدخول على النكرة، غير أن النحويين نصوا على زوال اختصاص بالاسم إذا دخلت عليها (ما)، قال الزمخشيري: "إنّ دخول (ما) على (ربّ) يزيل عنها اختصاص الدخول على الاسم، ويهيئ لها الدخول على الفعل"[٤]

(١) سورة الكهف – من الآية : ١١٠ .
(٢) سورة الأنفال – الآية : ٦ .
(٣) ديوان امرئ القيس: ١٣٩.
(٤) الكشاف: ٦٤٣/١

وقال رضي الدين: "دخول (ما) على حرف الجرّ الشبيه بالزائد (ربّ) تهيئةً بأن يليها الفعل بعد أن كان مختصًا بالاسم" "(١). ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾(٢)، فـ(رُبَّ) المختصة بجر الأسماء النكرات تأتي مثقلة ومخففة، وقد وليت (رُبَّ) المخففة الجملةُ الفعليةُ، و(ما) هي التي وطأتها لذلك.

٣) لزوم فتح همزة (إنَّ) توطئة لأَنْ يعمل ما قبل جملتها في معناها

كسر همزة (إنَّ) في صدر الجملة الاسمية، نحو قولك: (إنَّ الحقَّ واضحٌ، إنَّ الباطلَ زهوقٌ) مُشْعِرٌ بتجريد المعنى الذي أفادته- وهو التأكيد- عن توطئة الجملة وتهيئتها لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها.

وليس بين (إنَّ) المكسورة والمفتوحة فرْقٌ في المعنى المفاد، إلا أنَّ العرب إذا أرادت توطئة الجملة لأنْ يعمل الفعل الذي قبلها في معناها، وأن تُصَيِّرَها في معنى الحديث فتحتِ الهمزة، فقالت: (عَلِمْتُ أنَّ الحقَّ واضحٌ ، أيقنت أنَّ الباطلَ زهوقٌ).

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾(٤).

وإذا أرادت قطْعَ الجملة مما قبلها، وأن تعتمد في كلامها على التوكيد اعتمادَها على الترجي والتمني- كَسَرَتِ الهمزة للإيذان بالابتداء والانقطاع

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٧٠
(٢) سورة الحجر – الآية : ٢ .
(٣) سورة المائدة – الآية : ٩٨.
(٤) سورة الهمزة – الآية : ٣.

عمَّا قبل، وأنَّها قد جعلَتِ التوكيد صدر الكلام؛ لأنَّهُ معنى كسائر المعاني التي ينبغي التنبيه عليها من أول الأمر، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره[١]. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[٣].

٤) لزوم دخول اللام على الشرط توطئة لبيان أن الجواب للقسم لا للشرط:

لام توطئة القسم: هي التي تدخل على الشرط بعد تقدّم القسم لفظًا أو تقديرًا، تؤذن أن الجواب للقسم لا للشرط، وليست جواب القسم، وإنَّما الجواب، ما يأتي بعد الشرط[٤].

فهذه اللام الموطئة هي اللام الداخلة على أداة الشرط في نحو قولك: (واللهِ لَئِنْ أنصفتني لأُنصفَنَّك)، فـ " أدوات الشرط المقدم عليها قسم ملفوظ به أو محذوف تقرن بها في الغالب لام مفتوحة، يؤكد بها طلب القسم لجوابه.

وأكثر ما يكون ذلك مع (إنْ) والقسم محذوف، كما في قول الله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[٥]. وسُمِّيَت هذه اللام موطئةً؛ لأنَّهَا وَطَّأَت لجواب القسم، وتُسَمَّى أيضًا: الْمُؤذِنَة بِمَا أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّم من معنى القسم، وقول النحويين: (إنَّها موطئةٌ للقسم) فيه تجوزٌ، وإنَّما هي مُوطِّئةٌ لجواب القسم[٦].

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٢٦٧.
(٢) سورة الإنفطار – الآية : ١٣ ، ١٤.
(٣) سورة المطففين – الآية : ١٨.
(٤) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده، ١١٨.
(٥) البقرة – الآية: ١٤٤
(٦) ينظر: الجنى الداني ١٣٦، ١٣٧.

و" يسمّيها بعضهم لامَ الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط. وبعضُهم يسمّيها الموَطِّئة؛ لأنّها يَتعقّبها جوابُ القسم، كأنّها توطئةٌ لذكر الجواب، وليست جوابًا للقسم، وإن كان ذلك أصلَها؛ لأنّ القسم لا يجاب بالشرط، كما لا يجاب بالقسم؛ لأنَّ الشرط يجري مجرى القسم لِما بينهما من المناسبة، من جهةِ احتياج كلّ واحد منهما إلى جواب. والقسمُ وجوابه جملتان تَلازمتا، فكانتا كالجملة الواحدة، كما أنّ الشرط وجوابه كالجملة الواحدة... وذلك قولك: (واللهِ لئنّ أكرمتَني لأكرمَنَّك)، فاللام الأولى مؤكّدةٌ وَطْأةٌ للجواب، والجوابُ (لأكرمنّك)، وهو جوابُ القسم. والشرط مُلْغى لا عملَ له؛ لأنّك صدّرتَ بالقسم، وتركتَ الشرط حشوًا.

وإذا اجتمع الجزاءُ والقسمُ؛ فأيّهما سبق الآخرَ وتَصدّر كان الجواب له.

مثالُ تصدّر الشرط قولك: (إنْ تَقُمْ واللهِ أقُمْ)، جزمتَ الجوابَ بحرف الجزاء؛ لتصدُّره، وألغيتَ القسمَ؛ لأنّه حشوٌ.

ومثالُ تصدُّر القسم قولك: (واللهِ لَئِنْ أتيتَني لآتِيَنَّكَ)، فاللامُ الأُولى موطئةٌ، والثانيةُ جوابُ القسم ، واعتمادُ القسم عليه لا عملَ للشرط فيه. يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ولَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ ولَئِن نّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ (١)، الجوابُ للقسم المحذوف، والشرط مُلْغى، بدليل ثبوت النون في الفعل المنفيّ؛ إذ لو كان جوابًا للشرط لكان مجزومًا، فكانت النون محذوفةً"(٢).

(١) سورة الحشر – من الآية ١٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١٤١/٥، ١٤٢.

٥) لزوم توكيد الضمير المتصل بالمنفصل توطئةً لتوكيده بالنفس والعين:

من المقرر في قواعد النحو العربي: أنَّهُ إذا أُريد توكيد الضمير المرفوع المتصل بلفظي (النفس، والعين)- فلا بد من توكيده أولاً بضمير مرفوع منفصل، على سبيل التوكيد اللفظي بالمرادف، فتقول: (قُمْ أنتَ نفْسُكَ، وقُمْتَ أنتَ نفْسُكَ، وقمتُما أنتما أنفسُكما، وقمتُم أنتم أعينُكم، وقمتنَّ أنتنَّ أعينُكنَّ)(١) .

وعلة وجوب ذلك التوكيد تنحصر في هذين الأمرين:

أحدهما: وقوع اللبس في بعض المواضع من الكلام، كما في قولك: (سُعادُ ذَهَبَتْ نَفْسُها، وفاطمةُ خَرَجَتْ عَيْنُهَا)؛ إذ يحتمل الكلام مع عدم المجيء بالضمير المرفوع المنفصل أن تكون نَفْسُ سعادَ ذَهَبَتْ، وعَيْنُ فاطمةَ خَرَجَتْ، فإذا قيل: (سعادُ ذَهَبَتْ هي نَفْسُها، وفاطمة خرجتْ هي عينُها)- لم يكن لَبْسٌ، ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما مما ليس فيه لبس؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة.

والآخر: أنَّ الضمير المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكرهوا أن يؤكدوه أوَّلاً بمستقلٍّ من غير جنسه، فأكدوه أوَّلاً بمستقلٍّ من جنسه وبمعناه، وهو الضمير المنفصل المرفوع؛ ليكون تمهيدًا وتوطئةً لتأكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة.

أما إذا كان المؤكَّد اسمًا ظاهرًا أو ضمير رفع منفصلاً أو ضمير نصب مطلقًا فلا يشترط هذا الشرط؛ لفقد العلة المقتضية له؛ إذ الظاهر مستقلٌّ، والضمير المنفصل ليس كالمتصل؛ لاستقلاله بنفسه، والضمير المنصوب

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/٩٧٧.

ليس كالمرفوع في شدة الاتصال[١].

٦) لزوم (أي) الموصولة للمنادي المعرّف بـــ (أل):

لا يجوز دخول أداة النداء على الاسم المعرف بـــ أل[٢]، وعلة المنـــع أنه لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف في كلمة واحدة، فلا يجوز الجمع بين (أل) والإضافة، فإن كان لا محالة من نداء ما فيه (أل) فلا بد مـــن توطئـــة تهيئه لذلك؛ وهذه التوطئة هي إدخال حرف النداء على (أي) الموصولة، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النّاسُ﴾[٣]، فمـــن لـــوازم التوطئـــة دخـــول (أي) الموصولة على المنادى المعرّف بأل.

٧) لزوم الصلة للموصول:

يُعرّف النحويون اسم الموصول بأنّه ما يدل على معيَّن بواسطة جملة أو شبهها، تُذكَر بعده مباشرة، وتُسمَّى صلةَ الموصول[٤]. ولا يعـــرف اســـم الموصول ولا يتبين المراد منه ولا تتضح حقيقته إلا بالجملة التـــي بعـــده، وافتقاره لهذه الجملة هو سبب بنائه، كما ذكر ذلك ابن مالك في ألفيته وعلق عليه ابن عقيل بقوله: "والرابِعُ – أي السبب الرابع للبناء– شَبَهُ الحرفِ في الافتقارِ اللازمِ، وإليه أشارَ بقولِـــه: (وكَافْتِقَـــارٍ أُصِّـــلاَ) وذلـــك كالأســـماءِ الموصولةِ، نحوِ: (الذي) فإنَّها مفتقِرَةٌ في سائرِ أحوالِها إلى الصِّلَةِ، فأَشْبَهَتِ الحرفَ في مُلازمةِ الافتقارِ فبُنِيَتْ"[٥]. وليتضح المراد من اسم الموصـــول لا

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٣/٧٩.
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٢٤.
(٣) سورة الحج – الآية ٧٣.
(٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ٣٤.
(٥) شرح ابن عقيل: ١/٢٩.

بد من وجود جملة الصلة بجانبه، وإلا صار غامضاً غير بيّن الدلالة، فغدا وجود الصلة معه لازماً؛ توطئةً لبيان المراد منه.

٨) لزوم حذف التنوين وما ينوب عنه من المضاف:

الإضافة في اللغة العربية تفيد إيقاع نسبة بين لفظين، بأن يجر ثانيهما، أي المضاف إليه، وأن يسلم المضاف، الذي هو أولهما، من التنوين ومن نون المثنى وجمع السلامة. الاسم الذي يضاف إليه اسم آخر طلبا لازما يفيد تعريفا أو تخصيصا يسمى الأول مضافا والثاني مضافا إليه، ويكون مجرورا عبد الرحمن. المضاف كل اسم أضيف إلى اسم آخر، فإن الأول يجر الثاني، ويسمى الجار مضافا، والمجرور مضافا إليه[١]. فإذا أُضيف اسم لآخر حُذف من الأول التنوين أو نون المثنى أو نون جمع المذكر السالم؛ توطئة لقبوله الإضافة، فيكون بذلك الحذف لازما لصحة الإضافة.

٩) لوزم تهيئة الْحَرَكَاتِ الثَّلاثة لأَحْرُفِ الْعِلَّة:

ومما يُلحَظ في التراكيب العربية تَغَيُّرُ الحركات على الباء والخاء والميم والفاء والنون والذال قبل أحرف العلة الثلاثة في الأسماء الستة، وذلك في أحوال الإعراب الثلاثة كلها.

ألا ترى أنك تقول في حال الرفع: (حضر أبُوك، وجاء أخُوك، وسافر حمُوك، وفُوك جميل، وظهر هنُوك، وجاء ذُو مالٍ)، وتقول في حال النصب: (أكرمت أبَاك، وقابلت أخَاك، ورأيت حمَاك، ونَظِّفْ فَاك، وسترت هنَاك، واحترمت ذَا علمٍ)، وتقول في حال الجر: (مررتُ بأبِيك، وسلمتُ على أخِيك، وذهبتُ إلى حَمِيك، ولا تضع حرامًا في فِيك، وابتعدت عن هَنِيك، واستمعتُ

(١) شرح كتاب الحدود في النحو: ٣٤.

إلى ذِي علمٍ). فهل يدلّ ذلك على أنَّ هذه الحركاتِ حركاتُ إعرابٍ؟ لا يدل ذلك على أنَّها حركاتُ إعراب في المذهب المنصور؛ لأنَّها إنَّما تغيَّرتْ تمهيدًا لأحرف العلة التي بعدها، وتهيئةً وتوطئةً لذكرها؛ لأنَّها من جنسها.

وهذا الأمر بادٍ- أيضًا- في جمع المذكر السالم، نحو قولك: (هؤلاء مسلمُون، وقابلتُ مسلمِينَ)، فإنَّ ضمة الميم التي نلحظها في حال الرفع تتغيّر إلى الكسرة في حالي الجر والنصب، وليس ذلك بإعرابٍ، وإنَّما جُعِلت الضمة تهيئة للواو التالية لها، وجُعلت الكسرة توطئةً للياء الجائية إثرها(١).

١٠) توكيد الضمير المنفصل توطئة لتوكيد الضمير المتصل:

إذا أردنا توكيد ضمير الرفع المتصل فلابدّ من تهيئته بضمير فصل، قال ابن عقيل: "لا يَجوزُ تَوكيدُ الضميرِ المرفوعِ الْمُتَّصِلِ بالنفْسِ أو العَيْنِ، إلاَّ بعْدَ تأكيدِه بضَميرٍ منْفَصِلٍ، فتقولُ: "قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أَعْيُنُكُم"، ولا تَقُلْ: "قُومُوا أنفُسُكم".

فإذا أَكَّدْتَه بغيرِ النفْسِ والعَيْنِ لم يَلزَمْ ذلك؛ تَقولُ: "قُومُوا كلُّكم" أو "قُومُوا أنتم كلُّكم". وكذا إذا كانَ الْمُؤَكَّدُ غيرَ ضَميرِ رَفْعٍ، بأنْ كانَ ضميرَ نصْبٍ أو جَرٍّ، فتَقولُ: "مَرَرْتُ بكَ نفْسِكَ أو عَيْنِكَ، ومَررتُ بكُم كُلِّكم، ورأَيْتُكَ نفْسَكَ أو عَيْنَكَ، ورأيْتُكُم كلَّكم"(٢).

١١) لزوم إدخال (أي) على المنادى المعرف بـ (أل):

منع النحويون دخول أداة النداء على الاسم المعرّف بـ (أل)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين (أل) والإضافة في كلمة واحدة وهما علامتا تعريف، فإن

(١) الإنصاف: ٢٨/١
(٢) شرح ابن عقيل: ٢٠٦/٢

كان لا محالة من دخول أداة النداء على (أل) فلا بد من تهيئةٍ باستدعاء أي الموصولة، لتدخل عليها أداة النداء[١]، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النّاسُ﴾[٢].

١٢) لزوم تغيير صيغة الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله:

حينما يحذف المتكلِّمُ الفاعلَ من هذا الكلام، ويكتفي بذكر الفعل والمفعول، فيُقيم المفعولَ مقام الفاعل، وحينئذٍ يجب عليه أن يغيِّر صورة الفعل، وصيغته، فيحوَّل الفعل من مبنيٍّ للمعلوم إلى مبني لما لم يسمَّ فاعله بتفاصيل ذكرها النحويون. وإنما يحصل ذلك بغرض توطئة الكلام للحالة الجديدة التي صار إليها الكلام.

قال الجليس النحوي: "قد يحذف المتكلِّمُ الفاعلَ من الكلام، لغرض ما، ويكتفي بذكر الفعل والمفعول، فيُقيم المفعولَ مقام الفاعل، وحينئذٍ يجب عليه أن يغيِّر صورة الفعل، فيحوَّل الفعل من مبنيٍّ للمعلوم إلى مبني لما لم يسمَّ فاعله؛ إيذانًا بالنيابة، وتهيئة لها"[٣].

١٣) لزوم الحال الجامدة للنعت المشتق:

إنَّ الحال المُوَطِّئَةُ هي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه، وتكون الصفة هي الحال في الحقيقة[٤]. فتُسَمَّى الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه حالاً مُوَطِّئَةً أو مُهَيِّئَة؛ لأنَّها ذُكِرَت على سبيل التوطئة

(١) النحو العربي أحكام ومعان: ٣١٩
(٢) فاطر – الآية: ١٥
(٣) ثمار الصناعة: ٤٥٧.
(٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٣٥.

والتهيئة للنعت بالمشتق الذي يجيء بعدها أو شبهه، فهي غيرُ مقصودةٍ لذاتها، وإنَّما المقصود صفتُها التالية لها، وما هي إلا وسيلةٌ مهيئة لذكرها[١]، قال ناظر الجيش: "فأصل (مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحًا): مررتُ بزيدٍ صالحًا، وإنّما ذكرْتَ (رجلاً) توطئةً للحال، ولمّا كانت الحالُ صفةً معنويةً أشْبَهَت اللفظية، ومن حكم اللفظية أن تَجْري على موصوف في اللفظ ففعلوا في الحال في بعض المواضع ذلك للإشعار بأنَّها صفة في المعنى"[٢].

ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٣]صدقالله فـ(بشرًا) حال من فاعل (تَمَثَّلَ)، وهو الملَك، و(سَوِيًّا) نعتٌ لـ(بَشَرًا)، فالمسوغ لوقوع الحال جامدة هو النعت (سَوِيًّا)، و(بَشَرًا) هو الموطئ لذكْر هذا النعت.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٤]صدقالله فـ(قُرْآنًا) حال من مفعول (أَنْزَلَ)، وهو ضمير الكتاب المبين، و(عَرَبِيًّا) نعتٌ لـ(قُرْآنًا)، والمسوغ لوقوع الحال جامدة هو النعت (عَرَبِيًّا)، و(قُرْآنًا) هو الموطِّئ والمهيئ لذكْر هذا النعت.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾[٥].فـ(لسانًا) حال من ضمير الكتاب المستتر في اسم الفاعل (مُصَدِّقٌ)، و(عَرَبِيًّا) نعتٌ

(١) المرجع السابق نفسه: ٢٣٦.
(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٨١
(٣) سورة مريم – الآية: ١٧
(٤) سورة يوسف – الآية: ٢
(٥) سورة الأحقاف – الآية: ١٢

لـــ(لِسَانًا)، والمسوغ لوقوع الحال جامدة هو النعت (عَرَبِيًّا)، و(لِسَانًا) هـــو المهيئ لذكْر هذا النعت.

١٤) لزوم تَهيئة المُبْدَل منه للْبَدَل:

يُذْكَر المبدلُ منه في التركيب على سبيل التوطئـــة لـــذكْر المقصـــود بالنسبة، وهو البدل؛ ولذا يقول النحويون: (المبدل منه في حكـــم الطـــرح) وذلك من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ، بدليل جواز (ضربْتُ زيدًا يدَهُ)، إذ لو لم يعتد بزيدٍ أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه(١).

والغرضُ من البدل وعملية الإبدال: أن يُذكر الاسم المقصود بنســبة الحكم إليه- كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة- بعد التهيئة والتوطئة لـــذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى المبدل منه قبله، لإفادة توكيد الحكم وتقريره؛ لأنَّ الإبدال في قوة إعادة الجملة، فيتم بتلك العملية البيان والإيضاح؛ "لأنَّ هـــذا الحكم ينسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيدًا للتابع الذي ســـيجيء، وتوجيهًا للنفس لاستقباله بشوقٍ ولهفةٍ. فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضًا؛ فكأنَّ الحكم قد ذُكر مرتين؛ وفي هـــذا تقويـــة للحكـــم وتوكيد. ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منـــه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح"(٢). فعامل البدل مقدَّر دلَّ عليه العامـــل في المبدل منه، فهو مع البدل جملة أخـــرى، وإن كـــانوا يُســـمون الكـــلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة؛ أخذًا بظاهر اللفظ،(٣). والبدلُ هو أحدُ التوابع الخمسة، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واســـطة، ويُـــذْكَر

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢١٦.
(٢) النحو الوافي: ٣/ ٦٦٥
(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢١٦، ٢١٧.

المبدلُ منه قبله على سبيل التهيئة والتوطئة لذِكْره، كما في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[١] فـ(صراط الذين) بدلٌ، وقد جاء المبدل منه قبله، وهو الصراط توطئةً وتهيئة لذكْر البدل الذي يفيد توكيد الحكم وتقريره، وقوله فـ"الذي عليه الاعتماد من الاسمَيْن- أعني البدلَ والمُبْدَلَ منه- هو الاسمُ الثاني، وذكر الأول تَوْطِئَةً لبيانِ الثاني. وقد تقرّر في كتب النحو أنَّ "البدل هو الذي قُصِد بما نُسب إلى المبدل منه، وأنَّ المبدل منه ذُكِر تهيئة وتوطئة له. ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع، ومنه قوله تعالى: ﴿قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾[٢]صدقالله(لمن آمن) بدل بعض من (للذين استُضعِفوا) و(لبيوتهم) بدل اشتمال لـ(من يكفر)".

قال مجد الدين بن الأثير: "البدل جارٍ مجرى التوكيد والوصف في الإفادة؛ تبيينًا وتحقيقًا، وإيضاحًا وتخصيصًا، وهو في الحقيقة: إعلام السّامع بمجموع اسمي المُسَمّى، علي جهة البيان، وإنّما يُذكر الأوّل لنوع من التوطئة؛ وليفاد بمجموعهما ما لا يحصل بأحدهما، تقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا أخاك)، فالأخ ثبَّتَ في النّفس أنّ المضروبَ زيدٌ، الذي هو الأخ، وأوْضَحَه، وخَصّصَهُ عن غيره من الزَّيْدِينَ"[٣].

(١) سورة الفاتحة – الآية: ٦ ، ٧.
(٢) الأعراف – الآية: ٧٥.
(٣) البديع في علم العربية: ١/ ٣٤٢.

الخاتمة

فبعد الانتهاء من البحث أجمل النتائج الآتية:

أولا- بيّن البحث أن التوطئة تعني تقديم شيءٍ في الكلام تهيئة لذكر الشيء اللاحق المُهِمّ، وتمهيدًا مناسبًا للإتيان بالشيء الذي يُناط به الحكم؛ ليكون ذلك أوفى بمراد المتكلم، وأوقع في نفس المتلقي.

ثانيا – بيّن البحث الألفاظ المرادفة لمصطلح التوطئة التي استخدمها النحويين، وتتمثل في التمهيد والتهيئة.

ثالثا- أوضح البحث أن لوازم التوطئة هي عبارة عن ضرورات وحاجات وأدوات أساسية؛ لإصلاح التركيب، ولإحداث التوكيد، ولإزالة الغموض.

رابعًا- أتى البحث على أربعة عشر لازما من لوازم التوطئة، تتمثل في :

لزوم إدخال (ما) على إنّ وأخواتها توطئة لدخولها على الجمل الفعلية، ولزوم فتح همزة (إنَّ) توطئة لأَنْ يعمل ما قبل جملتها في معناها، ولزوم دخول اللام على الشرط توطئة لبيان أن الجواب للقسم لا للشرط، ولزوم توكيد الضمير المتصل بالمنفصل توطئةً لتوكيده بالنفس والعين، ولزوم (أي) الموصولة للمنادي المعرّف بـ (أل)، ولزوم الصلة للموصول، ولزوم حذف التنوين وما ينوب عنه من المضاف، ولوزم تهيئة الْحَرَكَاتِ الثَّلاثِة لأَحْرُفِ الْعِلَّةِ، وتوكيد الضمير المنفصل توطئة لتوكيد الضمير المتصل، ولزوم تغيير صيغة الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله، ولزوم الحال الجامدة للنعت المشتق، ولزوم تَهيئة المُبْدَل منه للْبَدَل.

المصادر والمراجع

١) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن عبد الكريم، (١٤٢٠ه)، البديع في علم العربية، تحقيق، فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، (١٤٠٩هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق، فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت.

٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (١٤٢١ه)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤) ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، (١٤١٧هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥) ابن عطية، محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (١٤٢٢ه)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (١٤٠٠ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة.

٧) ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله، (١٤١٠ه)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر.

٨) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين، (١٤١٤ه)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٩) ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (٢٠٠٩م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٠) ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، (١٤٢٢ه)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

١١) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، (١٤١٧هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

١٢) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، (١٤٢١ه)، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣) امْرُؤُ القَيْس ، ابن حجر بن الحارث الكندي، (١٤٢٥هـ)، ديوان امرِئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت.

١٤) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات، (١٤٢٤هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٥) الأهدل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة، (١٤١٠هـ)، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

١٦) بابشاذ، طاهر بن أحمد، (١٩٧٧ه)، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت.

١٧) البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢ه)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

١٨) البَطَلْيَوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، (١٩٩٦م)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق: مصطفى السقا، ود حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة.

١٩) البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السِّيد، (١٩٩٦م)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، مطبعة دار الكتب المصرية.

٢٠) الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، (١٤٢٤ه)، الفوائد والقواعد، تقديم وتحقيق، عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد، الظهران، المملكة العربية السعودية.

٢١) الجليس النحوي، عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، (١٤١١ه)، ثمار الصناعة، تحقيق، محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٢) الجوجري، محمد بن عبد المنعم بن محمد، (١٤٢٣هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق، نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٤٠٧ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عكار، دار العلم للملايين، بيروت.

٢٤) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، (١٤٢٠هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا.

٢٥) رضي الدين، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، (٢٠٠٢م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٢٦) الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق المرتضى، (١٤٠٠ه)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، عبد العليم الطحاوي، دار التراث العربي، لبنان.

٢٧) الزركشي، محمد بن عبد الله بهادر، (١٣٧٦ه)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، مصر.

٢٨) الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، الأنموذج في النحو، تحقيق، عدنان جاسم محمد الهزيماوي، دار الكتب العربية، بيروت.

٢٩) السهيلي، عبدالرحمن بن عبد الله، (١٤١٢ه)، نتائج الفكر النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠) سيبويه، عمرو بن عثمان، (١٤٠٨ه)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق،(١٤٢٨ه)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة محققين، هم: ج١: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وج٢: د. محمد إبراهيم البنا.وج٣: د. عياد بن عيد الثبيتي.ج٤: د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش.ج٥: د. عبد المجيد قطامش.ج٦: د. عبد المجيد قطامش.ج٧: د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي.ج٨: د. محمد إبراهيم البنا ج٩:د. محمد إبراهيم البنا معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣٢) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (١٤١٧ه)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣) عباس، حسن، النحو الوافي، مطابع دارالمعارف بمصر.

٣٤) العيني، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين، (١٤٣١هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام ، القاهرة.

٣٥) الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن عبد الله، (١٤١٤ه)، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق، المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة،

٣٦) الفيومي، أحمد بن محمّد بن عليّ المُقْرِي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٧) القوجوي، محمد مصطفى شيخ زاده، (١٤١٦هـ)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق إسماعيل مروة، مؤسسة الرسالة.

٣٨) المبرد، محمد بن يزيد بن أبو العباس، (١٤١٧هـ)، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣٩) المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله، (١٤١٣هـ)، الجنى الداني فى حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم (١٤٢٨ه)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق، علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	**المستخلص**:	٦٠٩٩
٢	**Abstract**	٦١٠٠
٣	**المقدمة**	٦١٠١
٤	**المبحث الأول : معنى التوطئة ومرادفاتها**	٦١٠٣
٥	**المبحث الثاني : لوازم التوطئة**	٦١٠٦
٦	**الخاتمة**	٦١١٩
٧	**المصادر والمراجع**	٦١٢٠
٨	**فهرس الموضوعات**	٦١٢٦